١٤

المؤسسات التعليمية وتحقيق التنمية الفكرية
دراسة حالة المجتمع المصري
في الفترة الزمنية (٢٠١٨ : ٢٠٢١)

أ.د/ أسامة عبد الباري

أستاذ علم الاجتماع بجامعة أم القيوين

droasama.abdelbary@uaqu.ac.ae

د. أحمد صقر

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة أم القيوين

drahmeda.s@uaqu.ac.ae

Prof. Osama Abdelbary

Dr. Ahmed Mohi Khalaf sakr

ملخص :

تهدف الدراسة الراهنة إلى تحليل الواقع الحالي لمؤسسات التعليم في مصر، والدور الذي يمكن أن تؤديه في الاسهام بعملية تحقيق التنمية الفكرية كاحد المستهدفات الأساسية للتنمية الشاملة، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحليل الأرقام والاحصائيات الرسمية الخاصة بمؤسسات التعليم بمرحلتيه الجامعي وقبل الجامعي خلال الفترة الزمنية (٢٠١٨-٢٠٢١) كمؤشرات يقينية بشأن الوظيفة الاجتماعية الخاصة بمؤسسات التعليم، والدراسة في ذلك تندرج ضمن الدراسات التقييمية حيث تستند لمنهجية تحليل الأثر من خلال قياس الدور التنموي الواقعي، وقد انتهجت الدراسة نهجا نظريا يرتبط بالمدخل البنائي الوظيفي الذي يتوافق مع كون المجال التعليمي أحد مكونات النسق الاجتماعي العام ويمارس وظيفة تسعى للحفاظ على استقرار النسق وتوازنه.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الوظيفة الاجتماعية الأساسية للمؤسسات التعليمية في مصر تنحصر في العملية التدريسية، وأن أداء وظيفة تنموية ترتبط ببناء الأفكار تندرج ضمن الوظائف الكامنة، وأن هناك معوقات وظيفية كامنة في بنية المجتمع تحول دون تحقيق وظيفة التنمية الفكرية بشكل يتفق مع الطموحات.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات التعليمية – التنمية – التنمية الفكرية – الوظيفة الاجتماعية – المؤشرات

Abstact:

The current study aims to analyze the reality of education institutions in Egypt and the role they can play in contributing to the process of intellectual development as one of the main targets of comprehensive development. This objective is achieved through the analysis of official numbers and statistics related to education institutions at both university and pre-university levels during the period from 2018 to 2021 as reliable indicators of the social function of education institutions. The study falls within the scope of evaluative research, relying on impact analysis methodology by measuring the actual developmental role. The study adopts a theoretical approach linked to the functional structural approach, which aligns with the educational field being one of the components of the broader social structure and performing a function aimed at maintaining the stability and balance of this structure.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the primary social function of educational institutions in Egypt is limited to the teaching process. It also found that the performance of a developmental function related to building ideas falls within latent functions. Additionally, the study identified functional barriers within the societal structure that hinder the achievement of the intellectual development function in line with aspirations.

Keywords:

Educational institutions - Development - Intellectual development - Social function - Indicators

أولاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وتعريفاتها الإجرائية :

١- أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية:

يمكن تحديد أهمية الدراسة النظرية من خلال فهم التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمجتمع؛ حيث تقدم فرصة لتوسيع فهمنا لكيفية تفاعل المؤسسات التعليمية مع البنية الاجتماعية في مصر،

ويمكن لهذا الفهم أن يسهم في تطوير نظريات حول دور التعليم في تشكيل الهوية الثقافية والاقتصادية للمجتمعات.

كما أن استخدام "منهجية تحليل الأثر الاجتماعي" للتعليم يساهم في توضيح كيفية تأثير المؤسسات التعليمية على التنمية الاجتماعية والثقافية، وكيف يمكن للتحولات الاجتماعية أن تؤثر في جودة التعليم ووصول الأفراد إليه.

٢- الأهمية التطبيقية:

يمكن للدراسة الراهنة أن يتم توظيف نتائجها بعد وضعها أمام صناع القرار في:

- تحسين جودة التعليم: حيث تقدم أفكارًا وتحليلات حول كيفية تحسين جودة المؤسسات التعليمية في مصر. هذا يمكن أن يكون ذا أهمية خاصة في سياق تحسين نظام التعليم والتأكد من أنها تلبي احتياجات وتطلعات المجتمع في الوقت الحاضر، وفي المستقبل.
- توجيه السياسات التعليمية: يمكن للدراسة أن توفر أساسًا لاتخاذ قرارات سياسية مستنيرة فيما يتعلق بتطوير وتحسين نظام التعليم في مصر. يمكن أن يسهم في وضع سياسات تعليمية فعالة تعكس احتياجات وطموحات المجتمع.
- تعزيز التنمية الشاملة: يمكن للدراسة أن تساهم في تعزيز التنمية الشاملة من خلال تحقيق تطوير فكري مستدام وتمكين الأفراد للمشاركة الفعّالة في المجتمع والاقتصاد.

وبشكل عام، تمثل الدراسة إسهامًا هامًا في توجيه البحث والتطوير في مجال علم الاجتماع، بالإضافة إلى أنها تقدم مدخلًا نظريًا لتطبيق النتائج في تحسين السياسات والتطوير التعليمي في مصر.

٢- مشكلة الدراسة:

تواجه مصر تحديات كبيرة في ميدان التعليم؛ حيث تشهد المؤسسات التعليمية، سواء الجامعية أو ما قبل الجامعية، تحديات هيكلية وتنظيمية قد تؤثر على جودة العملية التعليمية، وتقوم هذه المؤسسات بدور حيوي في بناء قاعدة المعرفة وتطوير الكفاءات الفكرية للفرد؛ لذا، يتساءل الباحثان عن كيفية تأثير هذه المؤسسات التعليمية على التنمية الفكرية للأفراد في مصر، وكيف يمكن فحص وتحليل العلاقة بين أداء المؤسسات التعليمية في مصر، سواء على مستوى التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي، وتأثير هذا الأداء على التنمية الفكرية للأفراد؟"

ويأتي اختيار هذه المشكلة من مدى أهمية التعليم كمحرك أساسي للتنمية الفكرية؛ فالمؤسسات التعليمية لها دور كبير في تشكيل وتعزيز القدرات الفكرية والمهارات العقلية للأفراد، وفهم تأثير هذه المؤسسات يعزز فهمنا لكيفية تحقيق التنمية الفكرية الشاملة في مجتمع مصر، خاصة وأن هناك تأثيرا مباشرا لأداء المؤسسات التعليمية على تنمية القدرات الفكرية للأفراد، كما ان هناك تفاعلا جدليا بشأن تأثر التنمية الفكرية بالعوامل البيئية والاقتصادية التي تحيط بالمؤسسات التعليمية.

ومن خلال هذه الدراسة لهذه العلاقة المعقدة بين المؤسسات التعليمية والتنمية الفكرية، فإنها تهدف إلى توفير أساس لفهم العوامل التي تؤثر في تطوير القدرات الفكرية للفرد في مصر، وبناءً على النتائج المتوقعة، يمكن تقديم توصيات لتحسين أداء المؤسسات التعليمية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الفكرية المستدامة.

٣- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- التعرف على مفهومات المؤسسات التعليمية والتنمية الفكرية.
- رصد واقع المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري في الفترة (٢٠١٨ : ٢٠٢١)
- تحديد التفاعلات الاجتماعية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشكلة للدور الواقعي للمؤسسات التعليمية في مصر.

- تقييم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية وما قبلها في أداء وظائفها المنوطة بها.
- محاولة استشراف دور المؤسسات التعليمية في صياغة مستقبل التنمية الفكرية في المجتمع المصري.

٤- تساؤلات الدراسة:

- ما المقصود بكل من المؤسسات التعليمية والتنمية الفكرية؟
- ما هو واقع المؤسسات التعليمية الجامعية وما قبلها في مصر في الفترة (٢٠١٨ : ٢٠٢١) ؟
- ما هي محددات التفاعلات الاجتماعية الحاكمة لأدوار المؤسسات التعليمية في مصر ؟
- التعرف على أداء المؤسسات التعليمية ووظائفها في الواقع المصري ؟
- ما هو دور المؤسسات التعليمة في صياغة مستقبل التنمية الفكرية ؟

٥- التعريفات الاجرائية:

تعرف المؤسسات التعليمية بأنها: "هيئات تعليمية تهدف إلى توفير بيئة تعليمية تساهم في تطوير وتعليم الفرد بالاعتماد على هياكل تنظيمية لضمان جودة التعليم وتحقيق أهداف التعلم" (Smith, ٢٠١٩: ٢٣٣)

ومن هنا فإن الدراسة الراهنة تنطلق من التعريفات الاجرائية التالية:

أ- المؤسسات التعليمية قبل الجامعية:

المؤسسات التعليمية قبل الجامعية تشير إلى: "الهيئات التعليمية والأماكن التي تقدم التعليم للطلاب قبل مرحلة التعليم العالي، يشمل ذلك المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية الفنية أو المهنية، حيث يكتسب الطلاب المهارات والمعرفة الأساسية للتحضير للتعليم العالي".

ب- المؤسسات التعليمية الجامعية:

تعبر عن: "الجامعات والكليات والمعاهد العليا التي تقدم تعليمًا عالي المستوى، وبرامج دراسية تؤدي إلى حصول الطلاب على درجات البكالوريوس والدراسات العليا، تهدف هذه المؤسسات إلى توفير تعليم متخصص وفرص بحثية لتحضير الطلاب لمجموعة متنوعة من المهن والتخصصات".

ج- التنمية الفكرية:

سوف تتناوله الدراسة إجرائيًا من منطلق أنه: "العملية التي يخضع لها الفرد لتطوير قدراته العقلية والفهم العميق، وتوسيع آفاق تفكيره وتحسين مهاراته العقلية. تشمل هذه العملية اكتساب المعرفة، وتطوير المهارات الحلقية والتحليلية، وتعزيز القدرة على الابتكار والتفكير النقدي. تساهم التنمية الفكرية في تحسين جودة الحياة الشخصية والمساهمة الفعّالة في المجتمع".

ثانيًا : التراث البحثي والتوجه النظري للدراسة :

١- مصطلحات الدراسة :

١- المؤسسات التعليمية:

"المؤسسات التعليمية" في عمومها مصطلحٌ يُطْلَقُ على "كُلِّ الكيانات التي توفر إما التعليم، أو الخدمات، والسلع المرتبِطةِ به للأفراد، والمؤسسات التربوية الأخرى" (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، ٢٠١٦: ١٩).

و"المؤسسات التعليمية" بهذا المعنى هي "مؤسسات تعليمية تدريسية"– وهي التي تعنينا في دراستنا الراهنة– التي تُوَفِّرُ التدريسَ كهدفٍ رئيسٍ لها، مثل المدرسة، والكلية، والجامعة، أو المعهد، وفي العادة يُجْرَى اعتمادُ، أو إقرارُ هذه المؤسَّسات من قِبَلِ سلطات التعليم الوطنية ذاتِ الصلة، أو سلطات موازية لها، ويُمْكِنُ أن تتولى إدارةَ المؤسساتِ التعليميةِ أيضًا منظماتٌ خاصَّةٌ، ربحيةٌ، وغيرُ ربحيةٍ (أهليةٍ) على حدٍ سواء (UNESCO, ٢٠٢٤)

وللمؤسسة التعليمية التدريسية بهذا المعنى عدةُ أنواعٍ، مثل: رياض الأطفال، والمدرسة الحكومية والخاصة، والجامعة الحكومية والخاصة والأهلية، والمعاهد الحكومية والخاصة؛ فهو مصطلح يشير إلى كل مدرسة، أو كلية، أو قِسْمٍ تم إنشاؤه بهدفِ التعليم(USLegal , ٢٠٢٤)، ويتم فيه التقاءُ فئات مجتمعية مختلفةِ الأعمار، ويتم فيها تعليمُهم، وتزويدُهم بالكثير من المعلومات المختلفة حَسْبَ نوعِ هذه المؤسَّسة التعليمية، وتتكوَّنُ هذه المؤسَّسة التعليمية من أعضاء الهيئة التدريسية أو المُعلِّمين، والمتعلمين والطلاب،.... ويقوم المتعلمون أو الطلابُ بالبقاء في هذه المؤسَّسة لتلقِّي العِلْمِ لفتراتٍ زمنيَّةٍ معينة، تعتمد هذه الفترة أيضًا على نوعِ المؤسَّسة التعليمية.

٢- التنمية الفكرية:

يُعد مفهوم "التنمية الفكرية" من المفاهيم البينية التي ترتبط بمجموعة من العمليات المعرفية التي تهدف إلى صياغة وتشكيل الأفكار الانسانية، ويتضمن مصطلح "التنمية الفكرية" كل ما أنتجه العقل البشري من أفكار، تتم ترجمتها إلى أشياء ملموسة، فتشتمل على كافة العمليات الهادفة إلى تنمية وصقل النشاط الفكري للانسان (نافع،٢٠٢١: ١٥٢)

وإذا كان دليل التنمية البشرية قد اعتمد على مؤشرات كمية منها الدخل، والتعليم، والصحة، إلا أن هذه المؤشرات غير كافية؛ حيث أصبح الاهتمام بالمؤشرات النوعية وفي مقدمتها التمكين والانصاف والاستدامة على رأس الأولويات (علي، ٢٠١٧: ٣٧)

ولا شك أن الأفكار الانسانية تمثل نوعًا من رأس المال الذي يتحدد في ضوء خبرات الأفراد وهو لا يمكن قياسه بسهولة؛ نظرًا لطبيعته المجردة التي لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال ترجمة هذه الفكار لواقع مادي ملموس تعبر عنه منجزات هذه الأفكار في المجتمع. (عثمان، ٢٠٢١: ٢٣٥)

وفي ضوء ما سبق يمكن التقرير بأن "التنمية الفكرية": "عملية مخططة ومقصودة تهدف إلى بناء الوعي الإنساني في ضوء الأفكار الفيبرية، التي تهتم بمنهجية الفهم للواقع الاجتماعي عبر عمليات ذهنية تقوم بها الذات الإنسانية"، ولعل إنتاج هذه الحالة المعرفية يرتبط في المقام الأول بتشكيل السياق الاجتماعي المؤثر الذي يمكن الذات من أداء هذه العملية.

ولهذا فإن "التنمية الفكرية" عملية مستمرة في ضوء حركة التغير الاجتماعي الدائم للمجتع، فضلاً عن كونها عملية توافقية مع كافة المستجدات القيمية بالمجتمع، بالإضافة إلى قيامها في حال تبلورها بأدوارها الثورية الهادفة لإعادة إنتاج المجتمع والأنماط القيمية في شكل جديد.

٢- الدراسات السابقة:

إن دراسة أدوار المؤسسات التعليمية في التنمية الفكرية لها روافدها المتعددة في العلوم الاجتماعية وهو ما ارتبط بالاطلاع على الدراسات ذات الصلة للتعرف على توجهاتها النظرية، واستراتيجياتها المنهجية للاستفادة منها في الدراسة الحالية وهو ما يتحدد في الدراسات التالية:

- دراسة (ويس، ٢٠٢٢) التي استهدفت البحث في أهمية استراتيجية حل المشكلات في تنمية المهارات عند التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي، من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: هل تساهم استراتيجية حل المشكلات في تنمية المهارات عند التلاميذ من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي؟ وتوصلت الدراسة إلى أن استراتيجية حل المشكلات تساهم في تدريس مادة الرياضيات على تنمية مهارات التفكير والمهارات الاجتماعية عند التلاميذ.
- واسهدفت دراسة (أسية وآخرون، ٢٠٢٢) إبراز مكانة مؤسسات التعليم العالي والدور الذي تلعبه في تنمية مستوى الطالب من خلال تشجيع تفكيره الإبداعي، وبعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات وتحليلها توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين محاور المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان (إدارة المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، بيئة المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، الأنشطة الفكرية والإبداعية، المنهج الدراسي، دور الأستاذ في المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان)، ومهارات التفكير الإبداعي.
- واستهدفت دراسة (عثمان، ٢٠٢١) التعرف على متطلبات تنمية رأس المال الفكرى فى مدارس التعليم الثانوى على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن متطلبات تنمية رأس المال الفكرى على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة منخفضا، كما توصلت إلى عدم وجود فروق تعزى لأثر متغير المؤهل العلمى فى جميع المجالات المتعلقة بتنمية رأس المال الفكرى.
- وقد حاول (النجار، ٢٠٢١) التعرف على دور جامعة الاستقلال في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها من وجهة نظرهم، من خلال دور أعضاء هيئه التدريس والمناهج التدريسية والأنشطة الطلابية، وكذلك الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات درجات الطلبة نحو دور جامعة الاستقلال في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها من وجهة نظرهم تعزى إلى المتغيرات (النوع، التخصص (الكلية)، المستوى الدراسي)، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود دور كبير ومميز لجامعة الاستقلال في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها، حيث بلغت تقديرات الطلبة حول دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها (٨٩,٢٣٪).
- وحلل (شبوي، ٢٠١٩) رأس المال الفكري كآلية لتحقيق أداء جامعي متميزمن خلال التعرف على مدى تأثير مكونات رأس المال الفكري (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقاتي) على أبعاد الأداء الجامعي المتميز (الجودة، الأبحاث العلمية، خدمة المجتمع) في مدارس القطب الجامعي بمدينة القليعة، حيث تم تصميم استبيانة لهذا الغرض ووزعت على عينة تتكون من ٤٠ مفردة، ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي متمثلة في نماذج الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود تأثير معنوي إيجابي متوسط بين مكونات رأس المال الفكري والأداء الجامعي المتميز.
- كما هدفت دراسة (أمنة، وعزيز، ٢٠١٨) إلى ابراز مساهمة الجامعة الجزائرية في تنمية رأس المال البشري من خلال تحليل إحصائيات معدلات رأس المال البشري والبحوث التي تصدرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧)، حيث تم استخدام المنهج الاحصائي التحليلي في معالجة البيانات، وأظهرت النتائج أن

الجامعة الجزائرية ليست لها المساهمة المتوقعة منها في تنمية رأس المال البشري في الجزائر.

- واستهدفت دراسة (عبد الحميد، ٢٠١٨) إلى التعرف على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الإذاعة المدرسية في تنمية الوعي بالأمن الفكري لدى الطلاب، وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن (التحصين الفكري) جاء في الترتيب الأول لعناصر ومكونات الأمن الفكري المقدمة في برامج الإذاعة المدرسية.
- وسعت دراسة (النجار، ٢٠١٧) إلى بيان معيقات مقومات رأس المال المعرفي نحو استثماره في التنمية الوطنية والمتمثل ببراءات الاختراع وأطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن ارتفاع تكلفة البحوث بما تتطلبه من مواد وتقنيات متنوعة مما يسبب تعطل الابتكارات وتعثرها وعزوف المبتكرين عن الابتكار، وقلة النصوص القانونية التي تدعم الباحث المبدع العراقي وابتكاره.
- وهدفت دراسة (الغسيني، ٢٠١٦) إلى تحديد دور وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في إدارة رأس المال الفكري، والكشف عن دلالة الفروق باختلاف متغير النوع، والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة الوظيفية. واقتراح بعض التوصيات والإجراءات لرفع مستوى دور وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في إدارة رأس المال الفكري، وكانت أهم نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد عينة الدراسة، لدور وزارة التربية والتعليم في إدارة رأس المال الفكري جاءت بدرجة متوسطة، وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر النوع، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي في جميع المحاور.
- وتمثل الهدف الرئيس لدراسة (مرسي، ٢٠١٣) في وضع تصور مقترح لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية أرس المال الفكري، والتعرف على السيناريوهات المستقبلية البديلة لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى صياغة ثلاثة سيناريوبات ممكنة لمستقبل التعليم الجامعى ودوره فى تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكرى، هم: السيناريو الامتدادى، والسيناريو الإصلاحى، والسيناريو الابتكارى، وأن السيناريو الابتكارى أقدر من السيناريوهين الآخرين من الناحية الكمية والكيفية على تحقيق تحسين كبير فى واقع التعليم الجامعى وبالتالى تحقيق دورة تدريبية في متطلبات تنمية أرس المال الفكرى.
- واستهدفت دراسة (Parisi, et al, ٢٠١٢) التعرف على مدى ارتباط التحصيل العلمي بالادراك في مرحلة البلوغ، وهل التنمية الفكرية مرتبطة بمرحلة عمرية معينة أم لا، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التحصيل العلمي يرتبط باستمرار الإدراك في مرحلة البلوغ، إلا أن الآليات لا تزال غير واضحة، وقد يوفر التعليم المبكر وتجارب التعلم الاجتماعي الأخرى المهارات والمعرفة والاهتمام لمتابعة التحديات الفكرية عبر مسار الحياة، وأن العلاقة بين التعليم والإدراك يمكن تفسيرها جزئيًا من خلال المشاركة المتكررة في الأنشطة الفكرية، لكن التعليم لا يعد هو العنصر الحاسم، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على التنمية الفكرية بجانب التعليم.
- واستهدفت دراسة (Felder, ٢٠٠٤) التعرف على التحديات التي تواجه طلاب الجامعات في فصولهم الدراسية، وأنشطتهم اللاصفية التي تعوق التنمية الفكرية لديهم، هذا

بجانب استعراض عدة نماذج للتطور الفكري لديهم، وإمكانية تطبيقها على تعليم العلوم والهندسة، وكذلك تحديد الصعوبات التي تواجه المعلمين الذين يسعون إلى تعزيز تنمية طلابهم، هذا بجانب صياغة نموذجًا تعليميًا لتعزيز التنمية الفكرية يعالج تلك الصعوبات، وقد توصلت نتائج الدراسة أن النمو الفكري لدى الطلاب يتأثر بعوامل خارجية عن الفصل الدراسي، بما في ذلك التفاعلات مع الأقران، والمعايير الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالتدريس والتعلم، والحالات العاطفية للطلاب، بالإضافة إلى مهارات التعامل مع الآخرين (على سبيل المثال، كيفية استجابتهم للاقتراحات والنقد).

تعقيب عام على الدراسات السابقة :

إن الاطلاع على التراث النظري السالف من واقع الدراسات السابقة يشير إلى الارتباط الوثيق بين وظيفة المؤسسات التعليمية وبين صناعة رأس المال الفكري، وهو ما يمكن قياسه من خلال دراسات احصائية اعتمدت بشكل أساسي على دراسات ميدانية لقياس مستويات التحصيل الدراسي عبر عمليات التعلم.

والدراسة الراهنة في ضوء منطلقاتها النظرية تهدف إلى تحليل المناخ الاجتماعي وما يتيحه للمؤسسات التعليمية من إمكانيات تؤهله للقيام بهذه الوظيفة الاجتماعية التي تتحدد في ضوء بناء وتنمية الأفكار، وقد أدى ذلك إلى محاولة بلورة التوجهات النظرية والاستراتيجية المنهجية على النحو الآتي في الجزئية التالية:

-3التوجه النظري للدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من "النظرية الوظيفية" التي تعتبر من الأسس الهامة في مجال علم الاجتماع والتي تُظهر العلاقات الوظيفية بين أجزاء المجتمع. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من مقولات "الوظيفية" لفهم كيفية اسهام المؤسسات التعليمية في تكامل وظائف المجتمع وتحقيق التنمية الفكرية؛ حيث تشدد نظرية الوظيفية على أهمية وجود توازن وتكامل بين مختلف أجزاء المجتمع لضمان استقراره وتطوره، ويمكن تفسير الأداء التعليمي كوظيفة اجتماعية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق هذا التوازن. فمن خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات، تساهم المؤسسات التعليمية في تحسين فاعلية مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع؛ فقد توسعت المجتمعات المعاصرة فى الأنظمة التعليمية؛ لأن تلك المجتمعات بحاجة إلى مزيد من المتعلمين بدرجة أكبر من المجتمعات الأقل تقدمًا. ويمكن أن يحدث التغير من خلال التكيف أو التكامل. ويحدث التكيف عندما تقوم مؤسسة قائمة بإعادة التكيف لمقابلة الاحتياجات الجديدة على نحو ما أوضحناه آنفًا. ويحدث التكامل عندما يتبنى المجتمع عنصرًا جديدًا ويجعله جزءًا منه. فالمجتمع قد ينجح أو يفشل فى إدماج مجموعة من المهاجرين فيه. ويميل الوظيفيون إلى التفكير فى التغير بطريقة تطورية (تدريجية) لاثورية (عبد الجواد، ٢٠٢٤ : ٥٢).

وبناء على ما تقدم فإن الدراسة الراهنة في سعيها نحو رصد دور المؤسسات العليمية في تحقيق التنمية الفكرية تنظر لهذه المؤسسات من خلال مدى قيامها بوظيفتها الاجتماعية مع التركيز على التساند الوظيفي لما تقدمه لها باقي الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سبيل احداث نوعًا ما من التغيير في بناء الأفكار لدى المتعلمين للإسهام في الحفاظ على النسق الاجتماعي العام.

ثالثًا: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

تنتمي الدراسة الراهنة إلى "الدراسات التقييمية" التي تهدف لتحليل واقع المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري، ويتحدد ذلك من خلال تحليل كيفي مقارن بين أرقام واحصائيات المحددات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بأداء المؤسسات التعليمية باعتبارها المسؤلة عن

تحقيق الوظائف الخاصة بالنسق التعليمي؛ بهدف الاجابة على السؤال الرئيس للدراسة الراهنة والذي يتمثل في:

هل يحقق واقع المؤسسات التعليمية التنمية الفكرية في المجتمع المصري؟

وتتحدد عناصر التحليل خلال الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢١) في العناصر التالية:

١- أعداد المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي والجامعي.
٢- أعداد المعلمين في المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي والجامعي.
٣- كثافة الفصول الدراسية في المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي والجامعي.
٤- خطط هيئة الأبنية التعليمية في المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي والجامعي.
٥- الانفاق العام للدولة على المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي والجامعي.

إن التحليل الكيفي المقارن لإحصائيات هذه العناصر يقدم تصورًا نحو تشكيل منطلق ذو صبغة علمية لقياس مدى تحقق التنمية الفكرية كعملية مخططة ومقصودة في ضوء وظيفة المؤسسات التعليمية. وهذا ما سوف يكشف عنه محاور البحث على النحو الآتي:

١- واقعُ المؤسساتِ التعليميةِ في مِصْرَ: قراءةٌ في الأرقامِ والإحصاءاتِ :

تهدف هذه الجزئية إلى توصيف وتحليل واقع المؤسسات التعليمية في مصر في ضوء عناصر التحليل السابق ذكرها، وبصفة عامة تنقسم المؤسسات التعليمية في مصر إلى نوعين، النوع الأول: وهو مؤسسات التعليم قبل الجامعي، وتشمل: مؤسسات تعليم رياض الأطفال، ومؤسسات التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، ومؤسسات التعليم الثانوي، ومؤسسات التعليم الثانوي الفني (الصناعي، والزراعي، والتجاري وغير ذلك)، ومؤسسات التعليم الأزهري.

والنوع الثاني: وهو مؤسسات التعليم الجامعي، وتشمل: الجامعات (الحكومية، والخاصة، والأهلية، والأزهر)، والمعاهد (الفنية المتوسطة التي تصل مدة الدراسة فيها إلى سنتين، والمعاهد العليا المتخصصة التي تترامح مدة الدراسة فيها من (٤) إلى (٥) سنوات).[1*]

أ- واقع مؤسسات التعليم قبل الجامعي:

من الثابت أن منظومة القيم الأخلاقية السائدة والأفكار التي تتضمنها منظومة التعليم في مجتمع ما، هي ما يحدد موقع هذا المجتمع في خريطة العالم، ولا يمكن الحديث عن تقدم قائم على أسس صلبة ومستدامة دون مؤسسات تعليمية تتبنى التعليم العصري الذي يجمع بين الجوانب المادية المتمثلة في العلوم والمعارف الحديثة، والجوانب القيمية المتمثلة في نوعية التعليم (وزارة التربية والتعليم الإماراتية، ٢٠١٧) .

هذا بجانب قدرة هذه المؤسسات التعليمية على الموازنة بين عدد التلاميذ والفصول، وأعداد المعلمين، والاعتماد على طرق التدريس المعاصرة، والربط بين البرامج التدريبية والاحتياجات التنموية، وقدرة الإدارة المدرسية على إحداث الإصلاح المدرسي في جودة العملية التعليمية، وبالتحديد المناهج الدراسية التي تعتمد على الإبداع والابتكار.... إلخ، وهذا كله لن يتحقق إلا باعتماد سياسة تعليمية واضحة يتم الاتفاق عليها من قبل المجتمع بكافة مؤسساته (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٨ :٨)

ويستعرض الجدولان التاليَن، جدول (١)، وجدول (٢) واقع المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي (عام وأزهري) في مصر، ومنها يمكن استقراء بعض الملاحظات، وذلك على النحو التالي:

- واقع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من حيثُ أعدادُها وأعدادُ المقيدين بها:

[1] (*)يُنظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD. (٢٠١٠). تقرير مشترك: مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر. البنك الدولي. ص٦١.

يمكن من خلال استقراء إحصاءاتِ جدول (١) وبياناتِه تسجيلُ الكثير من الملاحظات فيما يتعلق بواقع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من حيثُ أعدادُها وأعدادُ المقيدين بها أهمها فيما يتعلق بدراستنا الحالية:

- مؤشرات عامة:

- يبلغ إجمالي المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي في مصر حتى عام (٢٠١٩/٢٠١٨)، سواء كانت مؤسسات عامة أو أزهريةً (٦٥٨٦٦) مؤسسة تعليمية، ما بين مؤسسات تعليم رياض الأطفال، ومؤسسات التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي والتعليم المجتمعي)، مرورًا بمؤسسات التعليم الثانوي العام، وصولًا إلى مؤسسات التعليم الثانوي الفني والتربية الخاصة.

- تبلغ نسبة المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي (مؤسسات التعليم العامة) (٨٣,٨٪) من إجمالي مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، في حين تبلغ نسبة المؤسسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي (مؤسسات التعليم الأزهري) (١٦,٢٪).

- يبلغ إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر حتى العام الدراسي (٢٠١٩/٢٠١٨) (٢٤٢٠٠٥٣١) طالبًا موزعين على مختلف مراحل المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي.

- يبلغ إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي العامة (٢٢٤٥٣٣٨١) طالب، أي بنسبة (٩٢,٨٪) من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، في حين بلغ إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي الأزهري (١٧٤٧١٥٠) طالبًا، أي بنسبة (٧,٢٪) فقط من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم ماقبل الجامعي في مصر.

- بالنسبة لمؤشرات مرتبطة بمؤسسات التعليم العام:

- تشير بيانات جدول (١) إلى أن أعلى المؤسسات التعليمية للتعليم العام ما قبل الجامعي عددًا كان من نصيب "مؤسسات التعليم ما قبل الابتدائي"، و"مؤسسات التعليم الابتدائي"، بنسب بلغت (٢١,٩٪)، و(٣٤٪) من إجمالي مؤسسات التعليم العام ما قبل الجامعي في مصر على الترتيب.

- يرتاد هذه المؤسسات من الطلاب ما نسبتهم (٦,٢٪)، و(٥٤,٣٪) من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العام للتعليم ما قبل الجامعي في مصر.

- تشير بيانات جدول (٢) إلى أن أقل المؤسسات التعليمية للتعليم العام ما قبل الجامعي عددًا كانت من نصيب "مؤسسات التعليم الثانوي العام"، و"مؤسسات التعليم الثانوي الفني"، بنسب بلغت (٦,٦٪)، و(٤,٣٪) من إجمالي مؤسسات التعليم العام قبل الجامعي في مصر على الترتيب.

- يرتاد هذه المؤسسات بنسب بلغت (٧,٨٪)، و(٨,٦٪) من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم العام للتعليم ما قبل الجامعي في مصر.

وهذه المؤشرات إنما تدل على قلة عدد المؤسسات التعليمية في مرحلة من أخطر مراحل التكوين الفكري للنشء، وهي "مرحلة التعليم الثانوي"، فليس من المعقول أن نسب المؤسسات التعليمية للمرحلة الثانوية، بشقيها الفني والعام، والتي تبلغ (١٠,٩٪) يرتادها (١٦,٤٪) من إجمالي أعداد المقيدين في التعليم العام، ولا شك أن هذا التدني العددي سيؤثر على كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، ومن ثم التأثير على جودة المادة التعليمية المقدمة للنشء في هذه المرحلة العمرية.

- بالنسبة لمؤشرات مرتبطة بمؤسسات التعليم الأزهري:

- تشير بيانات جدول (١) إلى أن أقلَّ المؤسسات التعليمية للتعليم الأزهري ما قبل الجامعي عددًا كان من نصيب "مؤسسات التعليم الثانوي" بنسبة بلغت (٢١,١٪) من إجمالي مؤسسات التعليم الأزهري للتعليم ما قبل الجامعي.

- تشير بيانات جدول (١) إلى أن أعداد المقيدين في المؤسسات التعليم الثانوي الأزهري بنسبة بلغت (٢٠,٢٪) من إجمالي المقيدين في مؤسسات التعليم الأزهري للتعليم ما قبل الجامعي في مصر.

وهذه المؤشرات إنما تدل أيضًا على قلة أعداد المؤسسات التعليمية الأزهرية في مصر بصفة عامة، وللمرحلة الثانوية بصفة خاصة، والتي تُعد أخطر المراحل العمرية التي يُشكل فيها فكر النشء.

- واقع مؤسسات التعليم قبل الجامعي من حيثُ أعدادُ المعلمين، والمناهج:

يمكن من خلال استقراء إحصاءات جدول (٢) وبياناتِه فيما يتعلق بواقع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من حيثُ أعدادُ المعلمين، والمناهج أنْ نلاحِظَ الآتي:

- مؤشرات عامة:

- تبلغ نسب المعلمين في جميع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في مصر حتى عام (٢٠١٨/٢٠١٩) على اختلاف مراحلها بنسبة تبلغ (٨٦,١٪) مقابل ((١٣,٩٪) في مؤسسات التعليم الأزهري ومعاهده،
- تبلغ نسبة أعداد المعلمين الذكور في جميع مؤسسات التعليم قبل الجامعي (٤٢,٩٪) من إجمالي أعداد المعلمين والمعلمات في جميع مؤسسات التعليم قبل الجامعي.
- تبلغ نسبة أعداد المعلمات في جميع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي (٥٧,١٪) من إجمالي أعداد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي.
- يمثل معلمو ومعلماتُ المرحلة الابتدائية فقط نسبة (٤٣,٢٪) من إجماليّ ويمثل معلمو ومعلماتُ المرحلة الثانوية (بشقيها العام والفني) (٢٤,٧٪).

- مؤشرات خاصة بأعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العام:

- تشير بيانات جدول (٢) إلى أن أعلى نسبةٍ لأعداد المعلمين والمعلمات كانت من نصيب المرحلة الابتدائية؛ حيثُ بلغت (٤٢٪)، وللمعلمات النصيب الأكبر من هذه النسبة.
- تشير بيانات جدول (٢) أيضًا إلى أن أقلَّ نسبةٍ لأعداد المعلمين والمعلمات كانت من نصيب المرحلة الثانوية العامة، بنسبة بلغت (١٠,٣٪)، وكان للمعلمات النصيب الأقل من هذه النسبة.

- تشير بيانات الجدول أيضًا إلى نسب المعلمين والمعلمات للمرحلة الإعدادية والتي مثلت النسب الوسطى بين الارتفاع والانخفاض بنسبة بلغت (٢٥,١٪)، وكان للمعلمين النصيب الأقل من هذه النسبة.

وبصفة عامة تشير هذه الأرقام إلى أن أعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العام تخطت المليون معلم ومعلمة، هذا بخلاف الإداريين والمعلمين المتعاقدين، ومن المعلوم-كما أشرنا سابقًا- أن المعلم هو جوهر المؤسسة التعليمية وأساسها، بل والعملية التعليمية بأكملها، وأن إعدادَ المعلم للقيام بمهام وظيفته في تطوير النظام التعليمي له ركيزتان أساسيتان، هما: الحصول على راتب مناسب، والتدريب المستمر والتعلم المستدام.(*2)

وبالنسبة لقضية رواتب المعلمين، فقد عانى معلمو مصر بسبب هذه المسألة؛ وتحددت رواتبهم ما بين (٢٠٠٠) جنيهٍ مصريّ كمعلم، إلى (٤٦٠٠) جنيهٍ مصريّ ككبير معلمين.

والجدير بالذكر أن "وزارة التربية والتعليم" بمصر قد أقرت في موازنة العام الحالي (٢٠٢٠/٢٠٢١) العديد من المبادرات لتحسين أوضاع المعلمين، والموجهين بمرحلة رياض الأطفال، والصف الأول، والثاني الابتدائي، بتكلفة (١,٥) مليار جنيهٍ مصريّ؛ لإعداد المعلم وإنصافه، وتهيئة الظروف لقيامه بدوره.(**3)

أما بالنسبة لتدريب المعلم وإعداده، فقد تم إنشاء "الأكاديمية المهنية لتدريب التعليم العام" في مصر عام (٢٠٠٨)، لكنها لم تنجح في مهمتها؛ نظرًا لأنه تم ربط النجاح بها بضرورة الحصول على "كادر المعلمين"؛ مما أثار حفيظة المعلمين وقاموا بعدة تظاهرات أسفرت عن إلغاء الامتحانات، وأصبح دور الأكاديمية- للأسف- روتيني، مرتبط بتدريب المعلمين للحصول على الدرجة الوظيفية فقط، وبالنسبة للتعليم المستدام للمعلمين، والحصول على دراسات عليا، فوزارة التعليم في مصر لا تدعم هذا التوجه، ولا تمتلك أية برامج تحفيزية لهذا المسار.

وهذا الأمر للأسف يجعل القدرات الذاتية للمعلمين محدودة للغاية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتيح توظيف الأكاديميين، والعاملين الآخرين في مؤسسات التعليم العام نظام الخدمة المدنية المصري للتعيين الدائم في الوظائف، مع الاعتماد على الترقيات من خلال "الأقدمية"، وفي ظل هذه المجريات لا يوجد فرق في الأجر، أو في مدة الخدمة بين أصحاب الكفاءات المرتفعة، وأصحاب الكفاءات المنخفضة بين العاملين؛ لأن المعيار هنا ابتعد عن فكرة القدرات الذاتية للمعلم، الأمر الذي لا شك أنه سيؤثر على قدرة المعلم في احتواء طلابه، أو إيصالهم المعلومة منقوصة (كمًا ونوعًا).

هذا بالإضافة أيضًا إلى واقع المناهج الدراسية الضيقة، والمثقلة بالمحتوى الذي يُقَدَّمُ في فصولٍ تَحْوِي أعدادًا كبيرة من الطلاب، في مرافق ضعيفة التجهيز، كل ذلك يدفع المعلمين والمعلمات في المؤسسات التعليمية إلى الاعتماد على "طريقة التسميع" بدلًا من المشاركة في أساليب تعلم تفاعلية، وتجريبية، مما يجعل عملية التواصل تسير في اتجاه واحد غالبًا من خلال "الإملاء"، وهنا تكمن خطورة أخرى(*4)، فالمناهج التعليمية في مصر ما زالت على حالتها منذ أكثر من (١٠) سنوات؛ وذلك بسبب تجاهل كبير من المعنيين لفكرة التطوير، رغم النفقات التي تقدر بالملايين في الموازنة السنوية لوزارة التربية والتعليم، ورغم إنشاء مجلس علمي من أجل تطوير المناهج الدراسية الجديدة (في عام ٢٠١٥)، إلا أن المناهج ما تزال تعتمد على الحفظ والتلقين بدلًا من الإبداع والابتكار، إذ إنَّ ما تم تدريسه منذ عقود لأجيال سابقة في المرحلة الثانوية مثلًا، لا يزال يُدرس حاليًا بالطريقة والنصوص والآليات نفسها ومن دون أدنى تغيير عن طريق

---

[2] (*)يُنظر: حمدي، أمجد. (٢٠١٩) . تطوير التعليم في مصر إصلاح أم تبعية؟. المعهد المصري للدراسات. القاهرة.

[3] (**)يُنظر: وزارة المالية. (٢٠٢٠). دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠، متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩ بالشراكة مع اليونيسيف. القاهرة. ص١٦، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.unicef.org/egypt/media/5936/file/Preliminary%20Document%20AR.pdf . Accessed on: 18-2-2024.

[4] (*)يُنظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD. (٢٠١٠). مرجع سابق. ص١٨٠، ص١٨٦.

الحفظ والتلقين فقط، مما لا يترك تأثيرًا إيجابيًا في الطلبة، إضافة إلى ذلك، تنتشر ظاهرة المناهج المتطرفة "دينيًا" وغياب الموضوعية وسيطرة التكرار، كما أن المناهج المصرية لا تتناسب مع العصر الحديث أي "العصر الرقمي"، ومن ثَمَّ على المسئولين وأهل الاختصاص تشكيل لجان خاصة بتطوير المناهج لوضع خطة واضحة لتجديد كل مرحلة تعليمية بشكل دقيق، وإعداد المعلمين وتدريبهم على لغة العصر وهي "الكمبيوتر"، وتغيير صورة الطالب النمطية من أن وجوده يقتصر على التلقي فقط، فلا بد من أن يكون متلقِّيًا ومشاركًا في الوقت نفسه (حدادة، ٢٠١٩ : ١١).

- مؤشرات خاصة بأعداد المعلمين في مؤسسات التعليم الأزهري:

لا تختلف كثيرًا بيانات جدول (٢) فيما يتعلق بنسب المعلمين في مؤسسات التعليم الأزهري، في كل مرحلة عن نسب المعلمين في مؤسسات التعليم العام، ولكن الاختلاف بالطبع يكمن بصفة أساسية في الأعداد؛ حيث إنَّ أعداد إجماليّ المعلمين، والمعلمات في المؤسسة الأزهرية للتعليم ما قبل الجامعي بلغت (١٣,٩٪) من إجماليّ معلمي مصر للتعليم ما قبل الجامعي، وهذا رقم قليل جدًا بالنسبة لمؤسسة تعليمية بحجم الأزهر.

هذا بالاضافة إلى العديد من الإشكاليات الأخرى تتمثل في: "غياب الطلاب، وانتشار الدروس الخصوصية، وعدم تفرغ المدرسين المتميزين، وضعف المستوى المهني والأكاديمي لدى الكثير من المدرسين، وعدم وجود متخصصين"[(*5)]، فهذه الأسباب وغيرها أخرجت لنا طلابًا ومدرسين بعيدين عن علوم التراث.

- واقع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من حيث كثافة الفصول:

يشير أحدث التقارير الرسمية التي تم إعدادها بشأن واقع مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من حيث كثافة الفصول إلى أن الكثافة الطلابية بالفصول في المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي تتجه نحو الارتفاع خلال السنوات الخمس الأخيرة، بالنسبة لجملة التعليم ماقبل الجامعي الحكومي؛ حيث تزايدت بمعدل (١١,٥٪) خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠١٩/٢٠٢٠) (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠: ٤).

جدول (٣): يوضح كثافة الفصول في المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي للعام الدراسي (٢٠١٧/٢٠١٨)[(**6)]

المرحلة التعليمية	كثافة الفصل
ما قبل الابتدائي	35,7
الابتدائي	47,5
التعليم المجتمعي	26,3
الإعدادي	43,7
الثانوي العام	40,6
الثانوي الصناعي	35,8
الثانوي الزراعي	42,4
الثانوي التجاري[(***7)]	42
التربية الخاصة	8,3

[5] (*)يُنظر: حجازي، سعيد، و عيسى، عبدالوهاب . (٢٠١٩). أزمات المعاهد: مناهج متخمة ومدرسون ضعفاء وندرة المتخصصين"، جريدة الوطن الإلكترونية، عدد (١٨). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.elwatannews.com/news/details/4071401 . Accessed on: 16-1-2024.

[6] (**)المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "مصر في أرقام: التعليم"، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٤٨.

[7] (***)ملاحظة : الثانوي التجاري يشمل الفندقي.

وتكشف بيانات جدول (٣) فيما يتعلق بكثافة الفصول، أو الكثافة الطلابية داخل الفصول، والتي تم إعدادها في العام (٢٠١٨/٢٠١٧) عن العديد من الملاحظات، أهمها:

- ترتفع الكثافة الطلابية بشكل كبير وملحوظ في مؤسسات التعليم المرتبطة بالمرحلة الابتدائية، بمعدل (٤٧,٥) طالبًا وطالبة في كل فصل، تليها وعلى الترتيب مؤسسات التعليم للمرحلة الإعدادية، بمعدل (٤٣,٧) طالبًا وطالبة في كل فصل.
- ثم يأتي على الترتيب معدل الكثافة الطلابية لمؤسسات تعليم الثانوي الزراعي بمعدل (٤٢,٤) طالبً وطالبة في كل فصل، يليه معدل الكثافة الطلابية لمؤسسات تعليم الثانوي التجاري والفندقي بمعدل (٤٢) طالبًا وطالبةً في كل فصل.
- ثم يأتي على الترتيب معدل الكثافة الطلابية لمؤسسات تعليم الثانوي العام بمعدل (٤٠,٦) طالبًا وطالبةً في كل فصل، يليه معدل الكثافة الطلابية لمؤسسات تعليم رياض الأطفال (ما قبل الابتدائي) بمعدل (٣٥,٧) طالبًا وطالبةً في كل فصل.
- وأخيرًا يأتي أقل معدل كثافة طلابية من نصيب مؤسسات التعليم الثانوي الصناعي بمعدل (٣٥,٨) طالبًا وطالبة في كل فصل.

ولا شك أن هذه المعدلات أعلى ما يكون مقارنة بمؤسسات التعليم الخاص في مصر، أو بمثيلاتها في بعض الدول التي يتقارب عدد سكانها مع عدد سكان مصر، والتي تصل الكثافة الطلابية إلى نحو (٢١,٤) طالبًا وطالبة في المرحلة الابتدائية في مؤسسات التعليم الحكومي، وتبلغ (١٨,٥) طالبًا وطالبة في مؤسسات التعليم الخاصة.

وتعتبر الكثافة الطلابية من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي في مصر، وخاصة في مراحل التعليم الأساسي، حيث ترجع هذه المشكلة إلى العديد من الأسباب، لعل أهمها: نقص الأبنية التعليمية، مع تزايد عدد السكان المستمر، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة، ووجود المدارس ذات الأبنية القديمة ذات الطابق الواحد، أو الطابقين (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٨: ٩)، هذا بجانب انتشار العنف داخل الصفوف الدراسية.

ومن المتوقع أن تتزايد ظاهرة الكثافة الطلابية بمختلف المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي بمختلف مراحله في الفترات القادمة؛ نظرًا لعدم القدرة على إحداث توازن بين إنشاء المدارس الجديدة ومعدل الزيادة السكانية السنوية، والذي يزيد عن (٢,٥) مليون طفل سنويًا (حمدي، ٢٠١٩: ٢٤).

ومن الجدير بالذكر أن "الهيئة العامة للأبنية التعليمية" تستهدف تشييد العديد من المؤسسات التعليمية في مختلف محافظات الجمهورية، لزيادة أعداد الفصول في مختلف المؤسسات التعليمية، ولمختلف المراحل التعليمية؛ بغرض تقليل الكثافة الطلابية داخل الفصول، ويوضح الجدول التالي، جدول (٤) خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية للعام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠):

جدول (٤): يوضح خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية (٢٠٢١/٢٠٢٠)(*)[8]

المرحلة التعليمية	عدد الفصول	التكلفة (مليار جنيه)
حضانة	5815	1,68
ابتدائي	17261	5,01
إعدادي	8462	2,45
ثانوي عام	4217	1,24
تعليم فني	3016	0,95
تربية خاصة	270	0,094
برنامج الإدارة	-	0,785
الإجمالي	39064	12,20

[8] (*)المصدر: وزارة المالية. (سبتمبر٢٠٢٠) . نسخة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. القاهرة. ص٢٤.

- واقعُ مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي من حيث الإنفاق العام للدولة:

يُعد الإنفاق على التعليم ومؤسساته من أبرز القضايا التي تسعى الدول (المتقدمة والنامية على حدٍ سواء) لتعظيم العائد منه، ويوضح الجدول التالي جدول (٥) معدلات الإنفاق على المؤسسات التعليمية في مصر للتعليم ما قبل الجامعي، ونسبة الإنفاق عليها إلى إجمالي كل من الناتج المحلي، والإجمالي العام لمصروفات الموازنة العامة للدولة لعامي (٢٠١٩/٢٠٢٠)، (٢٠٢٠/٢٠٢١).

جدول (٥) : يوضح الإنفاق العام للدولة على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي ومعدلات الإنفاق عليها طبقًا للناتج المعلي الإجمالي للعام (٢٠١٩/٢٠٢٠) وتوقعات عام (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وكذلك طبقًا لإجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة لنفس العامين

م	البيان	العام المالي (٢٠١٩/٢٠٢٠)	العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)
1	الناتج المحلي الإجمالي	(٥,٥) تريليون≈ جنيهٍ مصريّ	(٥,٨) تريليون≈ جنيهٍ مصريّ (*9*)
2	الإجمالي العام لمصروفات الموازنة العامة للدولة	(١,٦) تريليون≈ جنيهٍ مصريّ	(١,٧) تريليون≈ جنيهٍ مصريّ
3	الإنفاق العام على مؤسسات التعليم	(٣١٦,٧) مليار≈ جنيهٍ مصريّ	(٣٦٣,٦) مليار≈ جنيهٍ مصريّ
4	الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي	(٢٠٥,٣) مليار≈ جنيهٍ مصريّ	(٢٤١,٦) مليار≈ جنيهٍ مصريّ
5	نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي إلى الإنفاق العام على مؤسسات التعليم	(٦٤,٨) % تقريبًا	(٦٦,٥) % تقريبًا
6	نسبة الإنفاق العام على مؤسسات التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي	(٥,٨) % تقريبًا	(٦,٣) % تقريبًا
7	نسبة الإنفاق العام على مؤسسات التعليم إلى إجمالي مصروفات الموازنة العامة	(١٩,٨) % تقريبًا	(٢١,٤) % تقريبًا
8	نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	(٣,٧) % تقريبًا	(٤,٢) % تقريبًا
9	نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي إلى إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة	(١٢,٨) % تقريبًا	(١٤,٢) % تقريبًا

المصدر (*10*)

ويمكن من خلال استقراء بياناتِ جدول (٥) وإحصاءاتِه أن نلاحظ الآتي:

- يبلغ حجم الإنفاق على "التعليم" (ما قبل الجامعي والجامعي) في مصر (٣٦٣,٦) مليار جنيه مصري في موازنة العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١).
- يبلغ حجم الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي فقط (٢٤١,٦) مليار جنيه مصري في موازنة العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، بنسبة (٦٦,٥٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم في مصر.

---

*9) *) تم حساب توقعات الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠٢٠/٢٠٢١) بمعرفة الباحثَيْن، من خلال الرجوع إلى "البيان المالي لوزارة المالية" عن "مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وتقديراتها لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٢٠/٢٠٢١). لمزيد من التفاصيل، يُنظر: وزارة المالية. (٢٠٢٠). البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. تقديم: وزير المالية، القاهرة. ص٨.

10 (**)تم عمل الإحصاءات والنسب بمعرفة الباحثَيْن، اعتمادًا على كل من:

١- وزارة المالية. (٢٠٢٠) . البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة. مرجع سابق، ص٨، ص٤٠.

٢- وزارة المالية. (٢٠٢٠). البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٢٠/٢٠٢١). القاهرة. ص١٠٣.

٣- وزارة المالية. (أبريل ٢٠٢٠). نسخة المواطن: البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١).الإصدار الأول. ص٦.

٤- وزارة المالية (سبتمبر ٢٠٢٠). نسخة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)"، مرجع سابق، ص٢٤.

- زيادة مخصصات "التعليم" (ما قبل الجامعي والجامعي) في موازنة العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) عن موازنة العام المالي السابق (٢٠٢٠/٢٠١٩) بـ(٤٦,٩) مليار جنيه مصري، حيث بلغت في الموازنة السابقة (٣١٦,٧) مليار جنيه مصري، لتصل إلى (٣٦٣,٦) مليار جنيه مصري في الموازنة الحالية.
- زيادة معدلات الإنفاق على التعليم (ما قبل الجامعي والجامعي) بالنسبة لإجمالي مصروفات الموازنة المالية العامة للدولة في العام لتصل إلى (٢١,٤٪) من إجمالي مصروفات الموازنة.
- زيادة معدلات الإنفاق على التعليم (ما قبل الجامعي والجامعي) بالنسبة لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي لمصر، بعد أن كانت (٥,٨) من إجمالي الناتج المحلي للعام المالي (٢٠٢٠/٢٠١٩).
- زيادة معدلات الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي إلى (٤,٢٪) من مقومات الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي الحالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) بعد أن كانت (٣,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي.
- زيادة معدلات الإنفاق على مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي إلى (١٤,٢٪) من إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة للعام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠)، بعد أن كانت (١٢,٨٪) من إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة العام (٢٠٢٠/٢٠١٩).

وتشير "وزارة المالية" أنه تم استيفاء نسب "الاستحقاق الدستوري" للتعليم (الجامعي وقبل الجامعي) ببلوغ نسبة (٦,٣٪) من توقعات الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠)؛ حيث ينص الدستور المصري في مادتيه الـ(١٩)، و(٢١)، بأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم ما قبل الجامعي، لا تقل عن (٤٪) من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تلتزم الدولة أيضًا بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن (٢٪) من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد أيضًا تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.(*11)

وقد ظلت "وزارة المالية" تتحاشى التطبيق الكامل للمواد من (١٨): (٣٢) من الدستور، والمتعلقة بموازنات "التعليم، والصحة"، في ظل عجز موارد الدولة عن الوفاء بها كاملة، وواصلت رفعها بنسب ضعيفة نسبيًا حتى بلغت في الموازنة الحالية للعام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) (٦,٣٪) من توقعات الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام المالي.

وعلى الرغم من تزايد الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، واستيفائها نسب الاستحقاق الدستوري، فإنَّ هذه الموارد المالية غير فعالة، وغير مجدية، وتظل ضئيلة مقارنة باحتياجات التعليم المتطورة، وبالشكل الذي يتوقع تحقيقه؛ بل وتُعد هذه الموارد المالية أدنى بكثير من التوصيات التي أوصت بها "لجنة التعليم والبحث العلمي" بمجلس النواب؛ حيث أوصت قبل إقرار الموازنة العامة المالية للعام الحالي بتعديل مخصصات التعليم ما قبل الجامعي وميزانيته بزيادة (٢٢) مليار جنيه مصري على مخصصاته المالية الحالية، إلا أن المالية وفرت (٤) مليار جنيه مصري فقط، حتى بلغت (٢٤١,٦) مليار جنيه مصري، بعد أن كان من المتوقع أن تبلغ (٢٦٠,٥) مليار جنيه مصري، لمواكبة التغيرات الجديدة، وخاصة التعليم عن بعد.

ولعل من أهم الأسباب التي تجعل هذه الزيادات المالية بقطاع التعليم قبل الجامعي غير مجدية، وغير فعالة أن الجهاز الإداري للتربية والتعليم يلتهم نحو (٨٠٪) من إجمالي هذه الميزانية، تحت بند "الأجور وتعويضات العاملين"، و"الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"، ما يعني أن (٢٠٪) فقط تقريبًا هي كل ما ينفق على العملية التعليمية.

والأمر يزداد سوءًا عندما نحدد نصيب كل طالب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، من الـ(٢٠٪) المتبقية من مخصصات الموازنة للتعليم ما قبل الجامعي؛ مما يجعل هذا الارتفاعَ رقميًا

---

[11] (*)يُنظر: دستور جمهورية مصر العربية. (٢٠١٤). الباب الثاني. المادة (١٩) والمادة (٢١)، ص ص ١١، ١٢.

فقط في مخصصات الموازنة العامة المقررة لمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، وارتفاعًا بمنأى عن التركيز على نوعية التعليم من حيث المضمون والجوهر المتعلق بالنظام والشكل، وليس المتعلق بالجوهر، أي التركيز على التقييم بالجودة، والمدرسة الذكية، وما إلى ذلك من مسمياتٍ وبرامجَ تستهدف الشكل الخارجي للمؤسسة التعليمية، أكثر من التركيز على كيفية نمو الجوانب الشخصية للطالب، وتطوير قدراته، وتفكيره، وإكسابه المهارات اللازمة لتحويل الهدف التربوي إلى هدف مادي للمدرسين واختزال العملية التعليمية في عمليات الحفظ وإهمال قدرات التفكير المتعددة من الفهم والاستيعاب والتحليل والتركيب؛ مما أدى إلى تدني مستوى الأداء في مؤسسات التعليم العالي، وهناك آثار سلبية على الطالب الجامعي نفسه مثل تدني دافعية الطلاب نحو التعلم والشعور بالاغتراب، وعدم الانتماء إلى الجامعة، وتعوُّد الطلاب على الاتكالية وعدم الاعتماد على النفس، وتحجيم قدراتهم العقلية، وتكبت مهاراتهم الإبداعية.

وإجمالًا نستخلص أن ارتفاع أعداد الطلاب، مع قلة أعداد المؤسسات التعليمية للمرحلة ما قبل الجامعية، مع ارتفاع الكثافة الطلابية ومناهج مثقلة بالمحتوى تعتمد على الحفظ والتلقين، مع تعدد الفترات الدراسية، وقلة الموارد والمخصصات المالية، كل ذلك يؤثر بالطبع على جودة المادة التعليمية المقدمة (كمًا وكيفًا) للنشء في هذه المرحلة العمرية؛ مما يؤثر على تكوينه الفكري، وعدم تكوين شخصية مستقلة فكريًا، يمكن من خلالها الحكم على الأمور، ومآلاتها.

غير أن هذه الشخصية غير المهيأة فكريًا تجعل النشء عرضة للاستقطاب من قبل الآخرين، هذا بجانب احتمالية بحثه عن المعلومة المنقوصة- كمًا وكيفًا-، والتي لم يستطع الحصول عليها من المدرسة، عبر وسائل الإنترنت المختلفة منفتحة القطبين؛ مما يجعله عرضة للوقوع فريسة سهلة بين أنياب أصحاب الفكر المتطرف.

ب- واقع مؤسساتِ التعليم الجامعي:

يتفق المؤرخون أن تاريخ التعليم الجامعي في مصر يرجع إلى ما يزيد على ألف عام، عندما أُنشئ "الجامع الأزهر" في القاهرة عام (٩٦٩م)؛ ليكون مركزًا للصلاة، والدعوات، والخطب، والقضاء.. وما لبث أن أصبح مركزًا للحلقات العلمية، والأدبية، والدراسة، وتحول إلى ما يمكن اعتباره أول فكرة متماسكة للجامعة، تُدرس فيه بشكل أساسي العلوم الدينية، واللغوية، إلى جانب المنطق، والرياضيات، ومبادئ الهندسة، وغيرها، بل أصبح مركزًا للدراسة الجامعية، واجتذب كثيرًا من الطلاب من أنحاء واسعة من العالمين العربي والإسلامي الذين كانوا يدرسون بالمجان، وتخصص لهم نفقة وطعام، طوال مدة الدراسة، وتعهد الخلفاء، والسلاطين، والأمراء المتعاقبون، والأثرياء بالتحديد، والإصلاح، والوقفيات للإنفاق عليه وعلى طلابه (حمود، رفيقة، ٢٠١٤: ٧٢٩ ـ ٧٣٠)

وإلى جانب الجامعات، أُنشئت في مصر العديد من الأكاديميات، والمعاهد العليا، والكليات التكنولوجية الحكومية، هذا بالإضافة إلى المعاهد الفنية المتوسطة التي تعد الفنيين في الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والخدمة الاجتماعية والصحافة وغيرها، وتكون الدراسة فيها لمدة سنتين، وتمنح دبلوم المعاهد الفنية للشُعب المختلفة (حمود، رفيقة، ٢٠١٤: ٧٣٤).

ومع تحول مصر في الفترة من (١٩٧٠) إلى (١٩٨٠) من الاشتراكية إلى الرأسمالية، وانفتاحها على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وتحولها إلى الاقتصاد الحر الذي فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص والأجنبي في مختلف المجالات، ازداد الطلب على خريجي الجامعة الأمريكية لتمكنهم من اللغة الإنجليزية اللازمة للمشروعات الجديدة، بالإضافة إلى ذلك، واستجابة لضغوط "الطبقة الجديدة" في المجتمع المصري التي أرادت تعليم أبنائها في مؤسسات "خاصة" متميزة، أو لأن هؤلاء الأبناء لا يستطيعون الحصول على المعدلات التي تسمح لهم بالالتحاق بكليات "القمة" الحكومية، شجعت الدولة التوسع بالتعليم الجامعي والعالي الخاص، فصدر القانون رقم (١٠) لسنة (١٩٩٢) بإنشاء الجامعات الخاصة للإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية التي تلبي احتياجات المجتمع المتطورة ، وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون على تشكيل "مجلس الجامعات الخاصة" برئاسة الوزير يختص بوضع

السياسة العامة للتعليم الجامعي الخاص في إطار التخطيط العام للتعليم العالي بما يتفق مع حاجات البلاد، والتنسيق فيما بين الجامعات الخاصة، وفيما بينها وبين الجامعات الحكومية، ومتابعة نشاط الجامعات الخاصة وتقييم أدائها (حمود، رفيقة، ٢٠١٤: ٧٣٥).

وفي هذه الجزئية ستتعرض الدراسة إلى توصيف واقع مؤسسات التعليم الجامعي (الجامعات الحكومية، والأزهرية، والجامعات الخاصة، والمعاهد العليا الخاصة، والأكاديميات، والمعاهد الفنية المتوسطة (حكومي وخاص)، والمعاهد المتنوعة مثل الجامعة العمالية، والسويس لنظم المعلومات الإدارية).

وسيكون توصيف واقع هذه المؤسسات من حيث أعداد الطلاب المقيدون، وأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ومتوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، والإنفاق العام للدولة على التعليم الجامعي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، والإجمالي العام لمصروفات الموازنة العامة للدولة.

وبالنسبة لتوصيف واقع مؤسسات التعليم الجامعي من حيث أعداد الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم، ومتوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس سيكون وَفْقَ إحصائية "للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" في هذا الشأن لعام (٢٠١٨/٢٠١٩).

أما عن توصيف واقع مؤسسات التعليم الجامعي من حيث الإنفاق العام للدولة سيكون وَفْقًا لإحصائية لوزارة المالية لعام (٢٠١٩/٢٠٢٠)، ولعام (٢٠٢٠/٢٠٢١) ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

- واقع مؤسسات التعليم الجامعي من حيث أعدادُها، وأعدادُ الطلبة المقبولين والمقيدين:

يمكن توصيف واقع مؤسسات التعليم الجامعي من حيث أعدادُها، وأعدادُ الطلبة المقيدين فيها حسبَ أحدث إحصائية "للجهاز المركزي للإحصاء" في الجدول التالي:

جدول (٦): يوضح أعداد مؤسسات التعليم الجامعي في مصر، وأعداد الطلاب المقيدين فيها ذكورًا وإناثًا، خلال العام (٢٠١٨/٢٠١٩)[12*]

م	البيان نوع المؤسسة التعليمية	أعداد مؤسسات التعليم الجامعي	أعداد الطلاب المقيدون				الإجمالي	
			ذكور		إناث			
			عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	الجامعات الحكومية والأزهر	(٢٨) جامعة	1060162	46,8%	1202893	53,2%	2263055	100
2	الجامعات الخاصة	(٢٥) جامعة	106227	54,6%	88432	54,4%	194659	100
3	المعاهد العليا الخاصة	(١٠) معاهد	309159	70,3%	130787	29,7%	439946	100
4	الأكاديميات	(٤) أكاديميات	25082	75,7%	8134	24,5%	33216	100
5	المعاهد الفنية فوق المتوسطة والكليات التكنولوجية (حكومي/ خاص)	(٢٠) مؤسسة تعليمية	70030	47,7%	77586	52,6%	147616	100
6	المعاهد المتنوعة	(٥) معاهد	16661	64,6%	9071	35,3%	25732	100
	الإجمالي	(٩٢) مؤسسة للتعليم الجامعي	1587321	51,1%	1516903	48,9%	3104224	100

[12] (*)من عَمَل الباحثَيْن بالاعتماد على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أكتوبر ٢٠١٩). النشرة السنوية: الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٨/٢٠١٩). القاهرة.

ويمكن من خلال استقراء بياناتِ جدول (٦) وإحصاءاتِه أن نلاحظ الآتي:

- مؤشرات عامة:

- يبلغُ إجماليُّ مؤسسات التعليم الجامعي في مصر (٩٢) مؤسسةً تعليميةً حتى العام (٢٠١٩/٢٠١٨)، موزعة على مختلف تصنيفات مؤسسات التعليم العالي، ما بين جامعات حكومية، وخاصة، وأزهر، ويأتي في مقدمة تلك المؤسسات "الجامعات الحكومية والأزهرية"، بعدد (٢٨) جامعة، يليها "الجامعات الخاصة"، بعدد (٢٥) جامعة خاصة، يليها المعاهد الفنية ما فوق المتوسطة والكليات التكنولوجية، بواقع عدد (٧) معاهد فنية فوق متوسطة حكومية، وعدد (٥) معاهد فنية فوق متوسطة خاصة، وعدد (٨) كليات تكنولوجية، بإجمالي (٢٠) مؤسسة تعليمية، ثم تأتي على الترتيب: المعاهد العليا الخاصة بعدد (١٠) معاهد، والمعاهد المتنوعة- في مقدمتها الجامعة العمالية- بعدد (٥) معاهد، وأخيرًا الأكاديميات- في مقدمتها "الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري"، و"أكاديمية الشرطة"- بواقع (٤) أكاديميات.
- يبلغ إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي خلال العام (٢٠١٩/٢٠١٨) (٣١٠٤٢٢٤) طالبًا وطالبةً، منهم (١٥٨٧٣٢١) ذكور، بنسبة (٥١,١٪)، و(١٥١٦٩٠٣) إناث بنسبة (٤٨,٩٪)، مقابل (٢٩٨٥٤٧٦) طالبًا وطالبةً خلال عام (٢٠١٨/٢٠١٧)؛ أي بنسبة (٤٪).
- يبلغ إجماليُّ أعداد الطلاب المقيدين بجامعة الأزهر فقط (٣٦٠٠٧٠) طالبًا وطالبةً، بنسبة (١١,٦٪) من إجماليِّ طلاب مؤسسات التعليم العالي، منهم (١٩٦٤٣٢) ذكور، بنسبة (٥٤,٦٪)، وعدد (١٦٣٦٣٨) إناث بنسبة (٤٥,٤٪) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أكتوبر ٢٠١٩ : ٥ – ٦)

- مؤشرات خاصة:

- يبلغ أعداد الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية والأزهرية قرابة (٢) مليون و(٢٠٠) ألف طالبٍ وطالبةٍ، موزَّعين على (٢٨) جامعة حكومية وأزهرية، في حين يبلغ أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة، قرابة (١٩٥) ألفَ طالبٍ وطالبةٍ، موزَّعين على (٢٥) جامعة خاصة؛ أي: أن أعداد الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية والأزهرية يمثلون قرابة عشرة أضعاف الطلاب المقيدين في الجامعات الخاصة، وكل منهما تقريبًا يترددون على عدد متقارب من الجامعات؛ ولكن صانع القرار قد أبى أن يأخذ بأحد هذين الحلين، فبمجرد ظهور نتيجة الثانوية العامة يشتد ضغط الطلاب على مكاتب التنسيق، والتي بدورها تضغط على وزارة التعليم العالي، والتي بدورها تضغط على الجامعة نفسها؛ مما يجعلها مضطرة إلى أن تقبل الطلاب فوق ما تطيق، وينشأ عن هذا ازدحام الكليات بالطلاب مع قلة في أعضاء هيئة التدريس، مع شح الإمكانات، فتكون النتيجة الطبيعية فساد التعليم، وقصوره عن تحقيق ما ينتظر منه، ثم تكون النتيجة أن الطلاب لا ينتفعون بهذا التعليم كما ينبغي، فإذا كان الامتحان كثر الراسبون، أو نجحوا بلا فائدة، وبلا أي اكتساب مهارات أو قدرات أو معارف، حينئذ لا يفسد التعليم وحده، ولكن تفسد معه الأخلاق والفكر أيضًا (حسين، ٢٠١٤: ٢٦٩).

إن مجانية التعليم في مصر كانت- وما زالت- وسيلةً لا ينكر أحد فضلها في بسط التعليم لمجموعات، وأطياف من الشعب المصري، وكان من الممكن بغيرها أن تتخبط في ظلمات الجهل والضلال، وهو أمر لا يمكن إنكاره، لكن هذا لا يعني أن تظل الفكرة صامدة بحدود نشأتها، ومداها، وآلياتها وما يترتب على ذلك من عدم القدرة على التعامل مع بعض آثارها؛ فمثلًا ذلك الطالب الذي يرسب لعشرات السنين، كيف يتمتع بمجانية التعليم؟ كيف يتساوى مع باقي الطلاب؟ (نصار، ٢٠١٥: ٢٦ مايو)

ولعل الدولة انتبهت مؤخرًا لهذه المسألة؛ حيث فرضت رسمًا على الطلاب حال الرسوب بالجامعة، وإعادة العام الدراسي؛ وذلك بالموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات، الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة (١٩٧٢)، بفرض رسم مقابل الخدمات التعليمية على دخول الامتحانات للطلاب الباقين للإعادة، أو الباقين بذات المستوى من الملتحقين بنظام الساعات المعتمدة، وكذلك على المتقدمين للامتحانات من الخارج، وذلك اعتبارًا من العام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١) (عبدالمنعم، ٢٠٢٠: ٢٧ أغسطس).

تلك مشكلات أساسية تولد عنها اكتظاظ مؤسسات التعليم الجامعي بهذه الأعداد الكبيرة من الطلاب، الذين غالبًا لا يجدون تعليمًا جيدًا، ولا تدريبًا مؤهلًا، ولا منهجًا صحيحًا مناسبًا، يضيف لرصيدهم المعرفي والفكري فتكون النتيجة مسارًا فكريًا ملبدًا بغيوم التطرف.

- واقعُ مُؤَسَّسَاتِ التعليم الجامعيِّ من حيثُ أعدادُ أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، ومتوسط الطلاب لكل عضوٍ ومعاون:

يمكن توصيف واقع مؤسسات التعليم الجامعي من حيث أعداد أعضاء هيئة التدريس، ومعاونيهم، وكذلك متوسط الطلاب في مختلف مؤسسات التعليم الجامعي لكل عضو هيئة تدريس وَفْقَ النشرة السنوية للتعليم العالي التي يصدرها "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" خلال العام (٢٠١٨/٢٠١٩)، في الجدول التالي، جدول (٧):

جدول (٧): يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم حسب النوع، وكذلك متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس خلال العام (٢٠١٨/٢٠١٩)[13*]

م	البيان نوع المؤسسة التعليمية	أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم				الإجمالي		متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون
		ذكور		إناث				
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	
1	الجامعات الحكومية والأزهر	51978	51,4%	49188	48,6%	101166	100	(٢٢) طالبًا
2	الجامعات الخاصة	4524	42,1%	6219	57,9%	10743	100	(١٨) طالبًا
3	المعاهد العليا الخاصة	5501	59,5%	3741	40,5%	9242	100	(٤٨) طالبًا
4	الأكاديميات	1283	56,7%	979	43,3%	2262	100	(١٥) طالبًا
5	المعاهد الفنية المتوسطة وفوق متوسطة (حكومى وخاص)	1495	58,3%	1070	41,7%	2565	100	(٥٨) طالبًا
6	المعاهد المتنوعة	303	66,7	151	33,31	454	100	(٥٧) طالبًا
	الإجمالي	65084	51,5%	61348	48,5%	126432	100	(٢٥) طالبًا

ويمكن من خلال استقراء بيانات جدول (٧) وإحصاءاتِه أن نلاحظ الآتي:

- مؤشرات عامة:

- يبلغ إجمالي أعضاء هيئة التدريس في جميع مؤسسات التعليم الجامعي في مصر خلال العام (٢٠١٨/٢٠١٩) (١٢٦٤٣٢) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا، منهم (٦٥٠٨٤) عضوًا ومعاونًا من الذكور بنسبة (٥١,٥٪)، وعدد (٦١٣٤٨) عضوًا ومعاونًا من الإناث بنسبة (٤٨,٥٪).
- تحتل "الجامعات الحكومية والأزهر" المرتبة الأولى في عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بعدد بلغ (١٠١١٦٦) عضوًا ومعاونًا.
- بلغ متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون بالجامعات الحكومية والأزهر (٢٢) طالبًا.

[13] (*)من عَمَل الباحثَيْن بالاعتماد على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أكتوبر ٢٠١٩). النشرة السنوية: الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٨/٢٠١٩). القاهرة.

- سجلت "المعاهد المتنوعة" (مثل الجامعة العمالية والسويس لنظم المعلومات الإدارية) أقل عدد لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، حيث بلغ العدد (٤٥٤) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا.
- بلغ متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون في المعاهد المتنوعة (٥٧) طالبًا.
- سجلت "الجامعات الخاصة" المرتبة الثانية من حيث أعداد أعضاء هيئة التدريس حيث بلغ العدد (١٠٧٤٣) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا، منهم (٤٥٢٤) عضوًا ومعاونًا من الذكور، بنسبة (٤٢,١٪)، وعدد (٦٢١٩) عضو هيئة تدريس ومعاونًا من الإناث، بنسبة (٥٧,٩٪).
- بلغ متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون في الجامعات الخاصة (١٨) طالبًا فقط.
- سجلت "المعاهد العليا الخاصة" المرتبة الثالثة من حيث أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بعدد بلغ (٩٢٤٢) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا، منهم (٥٥٠١) عضو هيئة تدريس ومعاون من الذكور، بنسبة بلغت (٥٩,٥٪)، وعدد (٣٧٤١) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا من الإناث، بنسبة بلغت (٤٠,٥٪).
- بلغ متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون في "المعاهد العليا الخاصة" (٤٨) طالبًا.
- سجلت "الأكاديميات"- مثل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- وأكاديمية الشرطة- المرتبة الرابعة من حيث أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بعدد بلغ (٢٢٦٢) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا، منهم (١٢٨٣) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا من الذكور، بنسبة بلغت (٥٦,٧٪)، وعدد (٩٧٩) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا من الإناث، بنسبة بلغت (٤٣,٣٪).
- بلغ متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون في "الأكاديميات" (١٥) طالبًا فقط.
- سجلت "المعاهد الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة (حكومية وخاصة)"، المرتبة الخامسة من حيث أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بعدد بلغ (٢٥٦٥) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا، منهم (١٤٩٥) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا من الذكور، بنسبة بلغت (٥٨,٣٪)، وعدد (١٠٧٠) عضوَ هيئة تدريس ومعاونًا من الإناث، بنسبة بلغت (٤١,٧٪).
- بلغ متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون في "المعاهد الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة" (٥٨) طالبًا.

- مؤشرات خاصة:

- تحتل "المعاهد الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة" المرتبة الأعلى في مؤسسات التعليم الجامعي من حيث متوسط الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ومعاون.

ولا شك أن معيار "نسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس" هو من أهم مؤشرات جودة التعليم الجامعي، فكلما ارتفعت النسبة، كان من المرجح أن يتلقى الطلاب التدريس في قاعات كثافتها الطلابية مرتفعة، وأن تقل الخبرات التعليمية التفاعلية التي يجب أن يكتسبونها، وأن يقل اتصالهم المباشر مع أساتذتهم، والعكس صحيح.

وكما هو موضح في بيانات جدول (٧) أنه توجد اختلافات متفاوتة جدًا في إجمالي نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، والتي تصل إلى أعلى ما يمكن في "المعاهد الفنية المتوسطة"، وأقل ما يمكن في "الجامعات الخاصة" و"الأكاديميات"، غير أن هذه النسب المرتفعة من

متوسطات الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، تجعل عملية التعليم الجيد بين الأستاذ وطلابه على المحك، والتي غالبًا ستسير في اتجاه واحد، ووجهة نظر واحدة يقدمها المحاضر، الذي تشكل مذكراته محتوى البرنامج الذي يُتخذ أساسًا للتقييم؛ مما يؤثر على تطوير مهارات التفكير الناقد، ومهارات التحليل لدى الطالب، والتركيز على الطرق "النظرية" بدلًا من الطرق "العملية" التفاعلية للمعرفة، ما يعطي الغلبة لـ"معرفة ما يجب قوله" بدلًا من "البراعة في كيفية تقديم الأداء"، الأمر الذي يؤشر على خطورة الأمر؛ حيث أعدادٌ كبيرةٌ من الطلاب مع أعدادٍ قليلةٍ من أعضاء هيئة التدريس، تكون النتيجة محدودية المهارات ومحدودية الفكر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، ٢٠١٠: ١٨٥).

- واقعُ مؤسسات التعليم الجامعي من حيث الإنفاقُ العامُّ للدولة:

لا شك أن الإنفاق على التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة هو من أهم مؤشرات جودة التعليم (كمًا ونوعًا)، ويمكن توصيف واقع مؤسسات التعليم الجامعي من حيث الإنفاق العام عليه في مصر، وكذلك معدل هذا الإنفاق، مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، والإجمالي العام لمصروفات الموازنة العامة للدولة لعامي (٢٠١٩/٢٠٢٠)، و(٢٠٢٠/٢٠٢١) من خلال الجدول التالي، جدول (٨).

جدول (٨): يوضح الإنفاق العام للدولة على مؤسسات التعليم الجامعي، ومعدلات الإنفاق عليها طبقًا للناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٩/٢٠٢٠)، وتوقعات عام (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وكذلك طبقًا لإجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة لنفس العامين(*14)

م	البيان	العام المالي (٢٠١٩/٢٠٢٠)	العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)
1	الناتج المحلي الإجمالي	(٥,٥) تريليون≈ جنيهٍ مصريٍّ	(٥,٨) تريليون≈ جنيهٍ مصريٍّ (15*)
2	الإجمالي العام لمصروفات الموازنة العامة	(١,٦) تريليون≈ جنيهٍ مصريٍّ	(١,٧) تريليون≈ جنيهٍ مصريٍّ
3	الإنفاق العام على مؤسسات التعليم	(٣١٦,٧) مليار≈ جنيهٍ مصريٍّ	(٣٦٣,٦) مليار≈ جنيهٍ مصريٍّ
4	الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي	(١١١,٤) مليار≈ جنيهٍ مصريٍّ	(١٢٢) مليار≈ جنيهٍ مصريٍّ
5	نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام على مؤسسات التعليم	(٣٥,٢)% تقريبًا	(٣٣,٦)% تقريبًا

[14] (*)تم عَمَلُ الإحصاءات والنسب بمعرفة الباحثَيْن، اعتمادًا على كل من:

١- وزارة المالية. (٢٠٢٠) . البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة. مرجع سابق، ص٨، ص٤٠.

٢- وزارة المالية. (٢٠٢٠). البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٢٠/٢٠٢١). القاهرة. ص١٠٣.

٣- وزارة المالية. (أبريل ٢٠٢٠). نسخة المواطن: البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١).الإصدار الأول. ص٦.

٤- وزارة المالية (سبتمبر ٢٠٢٠). نسخة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١)"، مرجع سابق، ص٢٤.

٥- وزارة المالية. (٢٠٢٠). دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢٠/٢١، متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩ بالشراكة مع اليونيسيف، القاهرة . ص١٦.

[15] (**) تم حساب توقعات الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠٢٠/٢٠٢١) بمعرفة الباحثَيْن، من خلال الرجوع إلى "البيان المالي لوزارة المالية" عن "مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٢٠/٢٠٢١)، وتقديراتها لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٢٠/٢٠٢١)" لمزيد من التفاصيل، يُنظر: وزارة المالية. (٢٠٢٠). البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. تقديم: وزير المالية، القاهرة. ص٨.

6	نسبة الإنفاق العام على مؤسسات التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي	(٥,٨)% تقريبًا	(٦,٣)% تقريبًا
7	نسبة الإنفاق العام على مؤسسات التعليم إلى إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة	(١٩,٨)% تقريبًا	(٢١,٤)% تقريبًا
8	نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	(٢,٠٣)% تقريبًا	(٢,١)% تقريبًا
9	نسبة الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي إلى إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة	(٧)% تقريبًا	(٧,٢)% تقريبًا

ويمكن من خلال استقراء بيانات جدول (٨) وإحصاءاتِه أنْ نلاحظ الآتي:

- ارتفاع معدلات الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي خلال العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١) بقدر ضئيل عن العام المالي السابق، حيث بلغ (٧,٢٪) من إجمالي مصروفات الموازنة العامة للدولة بعد أن كان (٧٪) فقط خلال العام المالي السابق.
- ارتفاع معدلات الإنفاق على مؤسسات التعليم الجامعي خلال العام المالي الحالي (٢٠٢٠/٢٠٢١) بقدر ضئيل جدًا عن العام المالي السابق، مقارنة بتوقعات الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام، حيث يبلغ (٢,١٪) من إجمالي توقعات الناتج المحلي، بعد أن كان (٢,٠٣٪) من إجمالي الناتج المحلي للعام المالي السابق.

وإجمالًا فعلى الرغم من أن كل هذه الجهود التي تحسب للدولة فإنَّه لا تزال مؤسسات التعليم الجامعي في مصر تحتاج الكثير من الدعم المادي، والنوعي، والذي لا شك أنه ستصب فوائده على المنتج النهائي ألا وهو "الطالب".

كما يجب على مؤسسات التعليم الجامعي في مصر أن تسعى لتأصيل المواطنة، و"المواطنة العالمية"[16(*)] وأن تعمل من أجل تنمية الوعي بالحقوق والواجبات، والمسئوليات وزيادة جرعة المعارف التي تشجع الحس بالانتماء إلى المجتمع العالمي، وتطوير معارف المتعلمين، ومهاراتهم، وقيمهم، ومواقفهم بهدف وأد استغلال الجماعات المتطرفة للمؤسسات التعليمية بعامة لاستقطاب أتباع لها، إما من خلال جذب المعلمين ذوي الولاء، أو الطلاب ذوي الفكر والقدرات المحدودة، أو من خلال استغلال الثغرات في المناهج بحيث تدعم أيديولوجياتهم.

٢- نتائج الدراسة:

بعد تحليل واقع المؤسسات التعليمية في مصر، وفي ضوء الأرقام والاحصائيات الرسمية يصبح المجال مهيئا لرصد أهم النتائج العامة للدراسة، ويمكن الوصول لأهم النتائج الخاصة بالدراسة من خلال استعراض أهدافها الراهنة والإجابة على سؤال محدد وهو: هل حققت الدراسة اهدافها؟

إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط بعرض كل هدف على النحو الآتي:

- الهدف الأول: التعرف على مفهومات المؤسسات التعليمية والتنمية الفكرية:

- توصلت الدراسة بالفعل إلى أن المؤسسات التعليمية هي مؤسسات تربوية تسعى نحو تقديم خدمات تدريسية بشكل مباشر، إلا ان لها وظيفة كامنة في ضوء المفهومات الوظيفية ترتبط بتأهيل الدارسين نحو اعادة تشكيل وبناء أفكارهم عبر برامجها ومقرراتها الدراسية وأنشطتها التعليمية.
- أن المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري لا تستطيع أداء ادوارها بالشكل المطلوب بفعل المتغيرات البنائية الكامنة في المجتمع المصري والتي ترتبط بالكثافة الطلابية مقارنة بأعداد القائمين بالعمليات التدريسية.

[16] (*)لمزيد من التفاصيل حول "مصطلح المواطنة العالمية" ،يُنظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠١٥). التربية على المواطنة العالمية: مواضع وأهداف تعلمية"، بيروت.

- أن التنمية الفكرية عملية مخططة ومقصودة تشارك فيها عناصر البناء الاجتماعي متمثلة في النظم الاجتماعية للدولة من خلال توفير المساندة الوظيفية للمؤسسات التعليمية لأداء وظيفتها الاجتماعية الفكرية.

- وعن الهدف الثاني: رصد واقع المؤسسات التعليمية في المجتمع المصري.

- توصلت الدراسة إلى أن الواقع الحالي للمؤسسات التعليمية يعاني من معوقات وظيفية كامنة في البناء الاجتماعي ترتبط بالقدرات والإمكانيات الاقتصادية في المقام الأول، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالكثافة السكانية المرتفعة التي تزيد من صعوبة الأمر، بالإضافة إلى الخلل في عملية التكوين المعرفي الخاص بالقائمين بوظيفة التنمية الفكرية في ضوء صعوبة تدريب كافة العاملين بالمؤسسات التعليمية على نظم التعليم الحديثة وما تحتاجه برامجها من إمكانيات لا تستطيع الدولة تحملها بفعل العوامل الاقتصادية.
- أن الدولة المصرية لا تدخر جهدًا في سبيل تحقيق عمليات التطوير والتحديث في ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة، ولكن اجمالي ما يتم إنفاقه لا يحقق المعايير العالمية المطلوبة بفعل الطبيعة البنائية للمجتمع المصري وتكويناته المورفولوجية.

- أما الهدف الثالث : تحديد التفاعلات الاجتماعية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشكلة للدور الواقعي للمؤسسات التعليمية في مصر.

- توصلت الدراسة إلى ان هذه التفاعلات هي مكمن الصعوبة الفاعل في أداء المؤسسات التعليمية لوظيفتها الخاصة بالتنمية الفكرية، لوجود فجوة كبيرة بين عوامل متباينة من امثلتها، اختلاف المراحل العمرية للقائمين على أداء الوظيفة التعليمية، وانعكاس ذلك على استجاباتهم لبرامج التطوير المستهدفة، فضلاً عن الفجوة التي لا يمكن علاجها على المدى القصير بين أعداد المتعلمين والقائمين بالعملية التعليمية، كما أن إجمالي الانفاق الحكومي على برامج التطوير والتحديث تقابله تحديات اقتصادية كبيرة يعاني منها المجتمع المصري برمته، فضلاً عن الفجوة السياسية بين الأهداف والطموحات الراغبة في بناء الوعي الانساني وتحقيق التنمية الفكرية وبين الواقع الاجتماعي بإشكالياته المتنوعة.

- الهدف الرابع : تقييم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية وما قبلها في أداء وظائفها المنوطة بها.

- توصلت الدراسة إلى وجود رغبة في إحداث تغيير نوعي في المؤسسات التعليمية لتحقيق التنمية الفكرية إلا أن الواقع الإمبريقي يتضمن الكثير من التحديات والمعوقات التي لا يمكن تجاوزها على المدى القريب.
- أن الوظيفة الأساسية لمؤسسات التعليمية في المجتمع المصري قائمة على أداء عمليات تدريسية بالشكل التقليدي واستهداف خريجيين يعجز سوق العمل عن استيعابهم مما يؤدي لخلق العديد من الإشكاليات المجتمعية الأخرى.

- وعن الهدف الخامس والأخير : محاولة استشراف دور المؤسسات التعليمية في صياغة مستقبل التنمية الفكرية في المجتمع المصري.

- توصلت الدراسة في أنه في ضوء الإحصائيات المتاحة عن الفترة الزمنية محل الدراسة فإن الواقع الحالي لا يقدم فرصًا مثالية لأداء دور فاعل في عملية التنمية الفكرية، وأن أداء وتحقيق هذا الهدف يرتبط بإعادة تشكيل وبناء العملية التعليمية برمتها، والانتقال بها نحو انماط ونظم جديدة من التعليم تتم بشكل مرحلي وتدريجي من خلال توظيف كافة موارد الدولة للنظر إلى التعليم كعامل أساسي وقضية أمن قومي بالنسبة للمجتمع.

٣- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، وفي ضوء الإجابة عن تساؤلات الدراسة الراهنة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- تشكيل مجلس قومي للتعليم يختص برسم السياسات العامة ويقدم توصياته للوزارات المعنية.
- عمل دراسات ميدانية تقييمية للمراحل التعليمية المتباينة تتضمن كافة عناصر العملية التعليمية.
- تخصيص مؤسسات تعليمية محددة لتطبيق نظم التعليم الحديثة والبرامج الابتكارية وتقييم تجاربها بعد قياس مخرجاتها التعليمية.
- تدبير الموارد المالية اللازمة لمؤسسات التعليمية لداء وظائفها الظاهرة والكامنة.

مراجع الدراسة

- مراجع باللغة العربية:

- أسية, براهيمي، وقادري، جميلة شيخ ، وعادل، بن حبارة .(٢٠٢٢). دور مؤسسات التعليم العالي في تشجيع التفكير الإبداعي للطلبة: دراسة حالة المدرسة العليا لإدارة أعمال تلمسان. أبحاث اقتصادية معاصرة. الجزائر. مج٥، ع٢. ١٤٩ – ١٦٦.
- أمنة، زيان، وعزيز، دحماني. (٢٠١٨). مساهمة الجامعة الجزائرية في تنمية رأس المال البشري. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.الجزائر. مج٩، ع٢. ٣٣٧ – ٣٤٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). مصر في أرقام: التعليم. القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أكتوبر ٢٠١٩). النشرة السنوية: الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٨/٢٠١٩). القاهرة.
- حدادة، علي . (٢٠١٩). تحديث المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات الثورة الرقمية الثانية. دائرة البحوث الاقتصادية. اتحاد الغرف العربية. بيروت.
- حسين، طه. (٢٠١٤). مستقبل الثقافة في مصر. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- حمدي، أمجد. (٢٠١٩). تطوير التعليم في مصر إصلاح أم تبعية؟. المعهد المصري للدراسات. القاهرة.
- حمود، رفيقة. (٢٠١٤) . تطور التعليم العالي في مصر، (في). الأمين، عدنان، وآخرون. قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية. (تقديم): عدنان الأمين، الكتاب السنوي الثامن، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت.
- شبوي، سليم.(٢٠١٩). رأس المال الفكري كآلية لتحقيق أداء جامعي متميز: دراسة حالة عينة في مدارس القطب الجامعي بالقليعة. مجلة الاستراتيجية والتنمية. الجزائر. مج٩, ع٣. ٤٢٦ - ٤٥٠
- عبد الجواد، مصطفى خلف. (٢٠٢٤). النظرية الاجتماعية المعاصرة. ص ٥٢
- عبدالحميد، أسامة السعيد محمد.(٢٠١٨). دور الإذاعة المدرسية في تنمية الوعى بالأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التربية. جامعة بنها. مج٢٩, ع١١٦. ١٩٩ – ٢٢٤.

- عثمان، ياسر محمد على.(٢٠٢١). متطلبات تنمية رأس المال الفكرى فى مدارس التعليم الثانوى على ضوء مجتمع المعرفة. جامعة جنوب الوادى. مجلة العلوم التربوية.مج(٤).ع(١).٢٣٢-٢٨٦ .
- عثمان، ياسر محمد. (٢٠٢١). متطلبات تنمية رأس المال الفكري في مدارس التعليم الثانوية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، مصر. مج ٣، ع١. ٢٣٢ – ٢٨٦.
- علي، ذهبية سيد. (٢٠١٧). أهمية التعليم في التنمية البشرية، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية. الجزائر . مج ٣، ع١. ٣٢ -٥٣.
- الغسيني، محمد بن سالم بن سليمان. (٢٠١٦). دور وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان في إدارة رأس المال الفكري. رسالة ماجستير "غير منشورة".جامعة السلطان قابوس. مسقط.
- مرسي، شرين عيد. (٢٠١٣). تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري (دراسة مستقبلية) . مجلة كلية التربية. جامعة بنها , مج ٢٤, ع ٩٥. ٦٩ – ١٤١.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (٢٠٢٠). رأي في أزمة منظومة التعليم قبل الجامعي. العدد الخامس. القاهرة.
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (٢٠١٨).السياسات التعليمية في مصر. القاهرة.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠١٥) .التربية على المواطنة العالمية: مواضع وأهداف تعلمية"، بيروت.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (٢٠١٠). تقرير مشترك: مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر. البنك الدولي.
- نافع، دعاء ابراهيم عبد العزيز ابراهيم (٢٠٢١). معايير تطبيق حقوق الملكية الفكرية وطرق حمايتها بمعايير جودة،التعليم الفني قبل الجامعي في مصر. المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار. جامعة حلوان. مصر. ع ٤.
- النجار، حسن رضا حمود. (٢٠١٧). رأس المال المعرفي في جامعة بابل ومعيقات استثماره في التنمية الوطنية. مجلة جامعة بابل - العلوم الانسانية. العراق. مج٢٥, ع٦. ٣٠٠٨ – ٣٠٢٨.
- النجار، عيسى حسين. (٢٠٢١). دور جامعة الاستقلال في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها من وجهة نظرهم. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث. فلسطين. مج٩, ع٤. ٤٨ - ٧٩
- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. (٢٠١٦). المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التعليم والتدريب والبحث والتطوير. قطر.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (٢٠١٨). الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي. الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار. القاهرة.
- وزارة المالية. (٢٠٢٠). البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٢٠/٢٠٢١). القاهرة.
- وزارة المالية. (٢٠٢٠). البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. تقديم: وزير المالية. القاهرة.

- وزارة المالية. (أبريل ٢٠٢٠). نسخة المواطن: البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١).الإصدار الأول. القاهرة.
- وزارة المالية. (سبتمبر ٢٠٢٠) . نسخة المواطن للموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. القاهرة.
- ويس، راضية. (٢٠٢٢). عن المهارات الفكرية والاجتماعية وعلاقتها باستراتيجيات التعلم. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.الجزائر. مج٨، ع٢. ٣٦٩ – ٣٨٠.
- حجازي، سعيد، وعيسى، عبدالوهاب . (٢٠١٩). أزمات المعاهد: مناهج متخمة ومدرسون ضعفاء وندرة المتخصصين"، جريدة الوطن الإلكترونية، عدد (١٨). تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.elwatannews.com/news/details/4071401 . Accessed on: 16-1-2024

- عبدالمنعم، أحمد . (٢٠٢٠: ٢٧ أغسطس). التعليم العالي: إعفاء الراسبين بالجامعات من سداد الرسوم في حالتين فقط. جريدة مصراوي، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.masrawy.com/news/education-university-education/details/2020/8/27... Accessed on: 24-1-2024.

- نصار، جابر. (٢٠١٥). مشكلات التعليم الجامعي في مصر. جريدة المصري اليوم، عدد (٢٦) مايو. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/741050 . Accessed on: 24-2-2023.

- وزارة المالية. (٢٠٢٠). دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠، متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩ بالشراكة مع اليونيسيف"، القاهرة، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.unicef.org/egypt/media/5936/file/Preliminary%20Document%20AR.pdf . Accessed on: 18-12-2023.

- وزارة المالية. (٢٠٢٠). دليل مبسط عن إنفاق الموازنة العامة لعام ٢١/٢٠، متضمن إنفاق الموازنة على جائحة الكوفيد-١٩ بالشراكة مع اليونيسيف"، القاهرة. تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.unicef.org/egypt/media/5936/file/Preliminary%20Document%20AR.pdf Accessed on: 18-2-2024.

- وزارة التربية والتعليم الإماراتية. (٢٠١٧). ندوة التعليم والتطرف. الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر، تم الاسترجاع من الرابط:

https://www.moe.gov.ae/Ar/MediaCenter/News/Pages/combattingextremism.aspx . Accessed on: 19-1-2024.

- مراجعة باللغة الإنجليزية:

- Felder, Richard M. (2004). Intellectual development for science and engineering students, Part One. Models and challenges . Journal of Engineering Education, 93 (4), 269–277.
- Parisi. Jeanine M. et al. (2012). The Role of Education and Intellectual Activity on Cognition. Journal of Aging Research. Vol. (2012), No. 416132, 1-9.
- Smith, J. (2019). Educational Institutions: Definition, Types, and Functions. Journal of Education Research, 45(2), 231-248.
- UNESCO Institute for Statistics (UIS). (2024). Instructional educational Institution: Definition. Retrieved from: http://uis.unesco.org/en/glossary-term/instructional-educational-institution. Accessed on: 4-2-2024.
- USLegal. (2024). Educational Institution Law and Legal Definition. Retrieved from: https://definitions.uslegal.com/e/educational-institution/. Accessed on: 10-1-2024.

جدول (١): يوضح أعداد المؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي (مدارس ومعاهد)
وأعداد التلاميذ المقيدين بالتعليم (عام وأزهري) وَفْقًا للمراحل التعليمية، والنوع
للعام الدراسي (٢٠١٨/٢٠١٩)[1*]

البيان	أعداد المدارس والجامعات			أعداد المقيدين						جملة المقيدين	%		
				عام			أزهر						
	عام	أزهري	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة		عام	أزهري	جملة
الإجمالي	55214	10652	65866	11524227	10929154	22453381	937647	809503	1747150	24200531	92,8	7,2	100
ما قبل الابتدائي	12065	1232	13297	716651	673291	1389942	46007	44307	90314	1480256	6,2	5,2	6,1
الابتدائي	18762	3613	22375	6271344	5928755	12200099	476690	429550	906240	13106339	54,3	51,9	54,2
التعليم المجتمعي	5048	-	5048	41402	91605	133007	-	-	-	133007	0,6	-	0,5
الإعدادي	12275	3437	15712	2571718	2440586	5012304	212010	173349	385359	5397663	22,3	22,1	22,3
الثانوي	3658	2244	5902	796666	957246	1753912	197952	156986	354938	2108850	7,8	20,3	8,7
الثانوي الفني	2388	-	2388	1101202	823056	1924258	-	-	-	1924258	8,6	-	8
التربية الخاصة	1018	-	1018	25244	14615	39859	-	-	-	39859	0,2	-	0,2

[1] (*)المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. القاهرة.
يُنظر أيضًا: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (٢٠١٨). الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي. الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار. القاهرة.

جدول (٢): يوضح أعداد المعلمين بالمؤسسات التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي (عام وأزهري)
وَفْقًا للمراحل التعليمية والنوع للعام الدراسي (٢٠١٨/٢٠١٩)[*2]

البيان	أعداد المدرسين						الإجمالي	%		
	عام			أزهر				عام	أزهري	الإجمالي
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة				
الإجمالي	422688	615979	1038667	95363	72760	168123	120679	86,1	13,9	100
ما قبل الابتدائي	206	58136	58342	86	2896	2982	61324	5,6	1,8	5,1
الابتدائي	159786	286011	445797	39384	36550	75934	521731	42	45,2	43,2
التعليم المجتمعي	234	8046	8280	-	-	-	8280	0,8	-	0,7
الإعدادي	120893	140116	261009	27538	17726	45264	306273	25,1	26,9	25,4
الثانوي	61090	45484	106574	27575	15151	42726	149300	10,3	25,4	12,4
الثانوي الفني	76580	72294	148874	-	-	-	148874	14,3	-	12,3
التربية الخاصة	3899	5892	9791	-	-	-	9791	0,9	-	0,8
القراءات	-	-	-	780	437	1217	1217	-	0,7	0,1

[2] (*)المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩). مرجع سابق.